دعوة إلى وقفة إحتجاجية أولى أمام مقر الجهاز المركزى للمحاسبات

الشعب يرفض تواطؤ الجهاز المركزي للمحاسبات في حماية الفاسدين

أخرجوا ملفات "الحفظ السري" إلى النور

بعد أن قرر جهاز الكسب غير المشروع الإفراج عن بعض رموز النظام السابق منهم فتحي سرور وزكريا عزمي وسوزان مبارك فبات من الواضح أن أجهزة الدولة الرقابية وعلى رأسها الجهاز المركزي للمحاسبات تقوم بعملية تستر على أهم جرائم الفساد التي ارتكبت بحق الشعب المصري.

ذلك وإنه لمن المعلوم لكل المصريين الشرفاء وكل الثوار الأحرار أن خروج هؤلاء من محابسهم لهو أشد خطرا وأكبر ضررا على مستقبل مصر لما يشكله من تهديد مستمر لأمن واستقرار البلاد ولكل المساعي الشريفة للتطهر من ماض أفسدوه هم على مدار ٣٠ عاما. فضلا **عما يشكله من خطورة داهمة على طموحات وأحلام المصريين في القصاص العادل واسترداد أموال البلاد المنهوبة، وهي التي تقدر بمليارات كفيلة بإنعاش الاقتصاد المصري وبالمساهمة الضرورية في رفع مستوى معيشة المواطن المصري.**

وكان قد دأب جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات قبل الثورة **على اتّباع سياسات فاسدة** في إدارة هذا الجهاز الرقابي الهام، إذ تعود على إخراج ملفات الفساد الخاصة فقط برجال النظام المستهلكين والتي لا تمس رؤوس النظام ولا تقترب من الرئيس المخلوع وأسرته وأعوانه المقربين وإنما تعوّد على إخراج ذلك النوع من الملفات التي يلهي بها الرأي العام ويمتص بها غضب المصريين. فيما كانت قضايا فساد الرئيس المخلوع وأسرته ورموز فساده وملفات فساد وزارة الداخلية وأمن الدولة بالنسبة له خطوطاً حمراء لا يجرؤ تجاوزها.

فأين الآن مثلا ملفات تخصيص أراض توشكى للوليد بن طلال بأبخس ثمن المخالفة لأحكام القانون؟ وأين ملفات إهدار ٦٥ مليار جنيه خرجت قروضا من بنك مصر والبنك الأهلي بدون ضمانات لرجال جمال مبارك؟ وأين ملفات أسرة الرئيس المخلوع التي دأبت على التسوق في باريس على حساب الدولة بالتواطؤ مع أحمد شفيق؟ وأين ملفات قضية رشوة (مرسيدس) الدولية المتورط فيها الرئيس المخلوع مع كمال الشاذلي؟ وأين.. وأين؟

لقد تجلى واضحا أن الرجل بعد ثورة ٢٥ يناير مستمرا في سياسة التستر على هؤلاء الفاسدين إما تعاطفا معهم وهو الذي كان جزءا من نظامهم وخادما لأوامرهم وإما رغبة منه في محاولة إخفاء تواطئه في حمايتهم.

كما يؤكد خبراء مكافحه الفساد من المصريين الشرفاء على امتلاك هذا الرجل الكثير والكثير من ملفات الفساد التي صنفت لـ"الحفظ السري" والتي من شأنها إن خرجت إلى النور أن تطول كل رموز النظام السابق، فضلا عن كونها تشكل أدلة دامغة لإدانة الفاسدين تمنعهم من الإفلات من العدالة وتساعد المصريين البسطاء على استرداد حقوقهم المسلوبة وأموالهم المنهوبة.

وعلى ذلك فإننا بهذا البيان نُعلم جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أن عليه إما بالكشف الفوري عن هذه الملفات والمستندات والوثائق أو بتقديم استقالته فوراً من منصبه حتى يتسنى تعيين أحد الشرفاء القادرين على تحمل مسؤولية هذا المنصب.

ومن هنا فإننا ندعو كل الشرفاء من أبناء الوطن وعلى رأسهم موظفي الجهاز المركزي للمحاسبات مع كل القوى الثورية والسياسية الفاعلة في مصر إلى وقفه احتجاجية أولى لتنفيذ مطلبنا، موعدها ظهر يوم السبت الموافق ٢٨ مايو ٢٠١١ أمام الجهاز المركزي للمحاسبات، من الساعة الثانية عشر إلى الساعة الثانية ظهرا.

على كل المصريين المخلصين من أبناء هذا الوطن والغيورين على مستقبل مصر التواجد والمشاركة من أجل تحقيق العدالة واسترداد الحقوق – فمصر تحررت - وشعبها لن يفرط في حقه مجدداً

الجبهة القومية للعدالة والديمقراطية

اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة

رقابيون ضد الفساد